

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

التحدُث حول قضايا الحائض والنِّفَسَاء و المجنون
لقد استمرَّ السيدُ الخمينيُّ حول مسألةِ القضاء قائلاً:

وكذلك (يتوجّب الأداء) الحائضُ والنِّفَسَاء إذا زال عذرُهما (أثناءِ الوقت وبقي مقدارُ ركعةٍ

ونذك ل أجل:

1. أنَّ أدلةَ الأداءِ - أقيموا الصلاة - قد تفعَّلت في حقِّهم في الدقائقِ الأخيرةِ التي قد ماتَ العذرُ، فاكتمَلتِ الشرائطُ العامةُ للتکليف
- القراءة - وقد دلت عليه الرواياتُ أيضاً.

2. استدلاليةُ السيدِ الحكيمِ أيضاً بأنَّ الفوتَ يصدقُ على من أهملَ الدقائقَ الواقيةَ لأداءِ الصلاةِ وعليهِ، ستَتفَعَّلُ أدلةُ القضاءِ في
حقِّهم.

ثمَّ توصَّلنا إلى الفرعِ التالي، فقال:

كما أنه لو طرأ الجنون أو الإغماء أو الحيض أو النفاس بعد مُضيِّ مقدار صلاة المختار من أول الوقت بحسب حالهم - من السفر
والحضر والوضع والتيمم - ولم يأتوا بالصلاحة (فغشِّيَّهم المانع) وجوب عليهم القضاء. [1]

إذ بِدايةِ الوقت قد أتيحت لهم الصلاة الفعلية ثمَّ اعترافهم الحاجزُ - الحيض و الجنون و... - فالعجزُ اللاحقُ لا يُعذرُهم أساساً، إذ قد
تفعَّل بحقِّهم الخطابُ الأدائيُّ فحينما طرئُهم الحاجزُ قد تفعَّلت أدلةُ القضاء.

ونَعْرِضُ عليهم بأننا قد فَكَّرنا مسبقاً:

1. ما بين الجنون البِدَائِي بحيث قد زال العذرُ في أثناءِ الوقت، فعندهُ ينقلُ وجوبُ الصلاةِ الموسَّعُ إلى وجوبِ مُضيِّ - نظير
الواجبِ المضيقِ - فيَحْتَمُ الأداءُ بلا ترخيصٍ فيه.

2. و بين الجنون الأنثائي بحيث كان صاحباً في البداية ثم جُنَّ، فوَقَّتَنَّ قد تأمَّلنا في وجوبِ القضاءِ إذ الشارعُ في البداية قد وسَعَ
الوقتَ للمكَافَف، ثمَّ رخصَهُ العقلُ ببركةِ التخيير العقليِّ في آحادِ الآنات - بِدايةً أو أثناءَ أو نِهايةً - وقد اختارَ المكَافَفُ منتهيَ الوقتِ
مثلاً ثمَّ اعترافُ المانع، فوفقاً للصناعةِ الفقهيةِ و اتكالاً على قاعدةِ الغلبةِ، لا يَتَوجَّهُ القضاءُ أساساً إذ موضوعُ القضاءُ هو الفوتُ
المستندُ إلى نفسِ الإنسانِ - نظراً إلى حكمَةِ قاعدةِ الغلبةِ على أدلةِ القضاءِ - لا مطلقُ حدوثِ الفوتِ، وعليهِ، وبالتاليِ، حيث إنَّ

الفوت قد انتسب إلى ترخيص الشارع - ببركة قاعدة الغلبة - أو إلى تخدير العقل بين آونة الصلاة، فلم يفوت المكلف شيئاً لكي يقضيه.

إذن بهذه البيانات ترافق الصناعة، بيد أن المترکز المتشريعي يستوجب القضاء حتماً ولا يفرق ما بين التصورين، ومما يعززُ الارتكاز هو دليل "عدم القول بالفصل" حيث إن الفقهاء ضمن منصة الفتوى قد استوجبوا القضاء على الإطلاق.

الانغماس في قاعدة "من أدرك" إن القاعدة قد استندت بدللين: الإجماع و الروايات.

أما الإجماع فقد أرسى إرسال المسلمين لدى قاطبة الفقهاء بلا نقاش إلا من جانب ابن ادريس الحلي حيث قد ضرب القاعدة لأنه لا يعبأ بالخبر الواحد العاري عن القرائن، إلا إذا احتج بالقرائن.

إلا أن معارضة ابن ادريس لا يقدح بالإجماع إذ مخالفة معلوم الحال الذي قد أفتى وفقاً لمشربه لا يخفض اعتبار الإجماع الحدسي القوي الذي قد حدّس الفقيه منه قول المعصوم بكل صلابة.

وكذا لا نعاني من الإجماع المدركي - الذي يرى المشهور زيفه كأنه عدم - إذ نقر بحجية الإجماع المدركي استقلالاً بكل قوّة .

ومما يرسّخ القاعدة أن شهرتها قد انبثت حتى في كتب أهل العامة بحيث قد شكلت تواطراً معنوياً مسلماً - لو تنزلنا عن التواتر اللغطي - إذ مراجعة روايات كلا الفريقين يمنح الفقيه الطمئنية حتماً إذ في التواتر لا نلحظ كمية الروايات بل الميزان هو توفر الاطمئنان وانعدام التواتر على الكذب، ففي هذه الأجواء لا نتعنّي بدراسة السندي أساساً، - و لا أقل من التواتر الإجمالي - ولهذا نجد تمجيد كاشف الغطاء لهذه القاعدة قائلاً:

إن من أدرك مقدار ركعة من الصلاة في آخر وقتها فقد أدرك الوقت، فمثلاً من صلى الفجر و طلعت عليه الشمس في الركعة الثانية فقد أدرك الوقت لقاعدة المشهورة التي قام عليها الإجماع من الفريقين وهي (أن من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت) وهذه القاعدة مما اتفق عليها العامة و الخاصة بإجماع أهل الفضل فقد روي عن البخاري بسنده عن النبي (ص) أنه قال: (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح و من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر)[2] و حكي مثله عن أبي داود و عن ابن ماجة القزويني.[3]

و أما الروايات:

فقد تراكمت من طرق الإمامية والعامّة ، فصاحب الوسائل قد استحضر 5 روايات حولها: [4]

1. عن عمار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: فإن صلى ركعة من الغدا ثم طلعت الشمس فليتم و قد جازت صلاتها. فإنها ظاهرة أن الشمس قد تجلت في أثناء تأدية الصلاة، وهنا لم يعبر الإمام بكلمة "إدراك"

2. عن الأصبغ بن نباتة قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من أدرك من الغدا ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الغدا تاماً. وفيها موسى بن بكر المضعف ضمن الرجال فيه إلا أنه حيث يُعدّ شيخ صاحب الإجماع الذي قد نقل عنه، فتِّم وثاقته. وأما أبو جميلة مفضل بن صالح فهو ضعيف.

3. عن عمار السباعي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: فَإِنْ صَلَّى مِنَ الْغَدَاءِ رَكْعَةً ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلَيْلُهُ الصَّلَاةُ وَقَدْ جَازَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَةً فَلَيْقُطِعَ الصَّلَاةُ وَلَا يُصَلِّيَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَدْهَبَ شَعَاعُهَا.

ولكن ثمة مرسليان قد ذكرهما الوسائل عن الشهيد الأول:

4. [5] محمد بن مكي الشهيد في الذكر قال روي عن النبي صلى الله عليه وآله آنه قال: مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ.

5. وقال: وَعَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ.

ثم إن السيد الخوئي قد استنكر كافة أسانيدها، إلا رواية عمار بن موسى حول صلاة الغداء، ثم استدل بعدم القول بالفصل في الصلوات اليومية ثم طبق القاعدة في قاطبة الصلوات.

ونلاحظ على مبني السيد الخوئي الناكر للشهرة، بأنه كيف لا يهتم بمنهجية عمل الأصحاب برمتهم بهذه الروايات ضمن مقام الفتوى، إذ عدم الاكتتراث بهذه الجمة الغفيرة من الفقهاء النبلاء يضاد الرؤية العرفية في استخراج الحجية بل ويخالف ديننا كافة المنشورة الذين قد تماشوا مع هذه الروايات بتاتاً حتى من جانب أهل العامة بل إن العامة العمياء تعتقد بالجبر السندي بالمشهور، فكيف يأبه السيد الخوئي؟

-
- [1] التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة (مشكيني)، جلد: ١، صفحه: ٤٣٨.
 - [2] الذكرى و الخلاف للشيخ الطوسي ص ٣٢ .
 - [3] كتاب الصلاة (كافش الغطاء)، صفحه: ٤٠ .
 - [4] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، جلد: ٤، صفحه: ٢١٧، ١٤١٦ هـ. ق.، قم - ايران، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث .
 - [5] الذكرى - ١٢٢ .